



المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية الوطنية



(ابتدائي، متوسط، ثانوي)

CNAPESTE

بيان المكتب الوطني (21 02 2015)

تحية اكبار للسيدات والسادة الأساتذة على تجندهم والتزامهم بقرار المجلس الوطني الداعي الى الدخول في اضراب بصيغة يوم متجدد اليا والذي ما يزال متواصلا كما نحييهم على ثباتهم ويقظتهم ازاء ما يحاك ضدهم من مناورات و استغفالهم بتهديدات باللجوء الى اجراءات باطلة قانونا.

ومرة اخرى وبدعوة من وزارة التربية الوطنية وبحضور ممثلى كل النقابات وتحت اشراف السيدة وزيرة التربية الوطنية عقد اجتماع عمل يوم 18 فيفري 2015 لأجل دراسة مطلب فتح القانون الاساسي الخاص وبعد نقاش شارك فيه الجميع ماعدا ممثلي نقابة كنايست الذين كانوا يتابعون التدخلات باهتمام دون الخوض فيها وبعد حوالي اربع ساعات ونصف وبعد اتضاح الصورة الحقيقية سجلنا مايلي:

- 1- النقاش كان موجها للتكتل النقابي ومنصبا حول فتح القانون الخاص وبصفة رمزية كما اعلنت السيدة الوزيرة.
- 2- اصبح التعامل مع التكتل مشروعا بعد ان كان غير قانوني في النصف الاول من شهر فيفري 2015.
- 3- طلبت السيدة الوزيرة من النقابات امضاء بيان مشترك يتضمن الالتزامات المتفق عليها خلال اللقاء وكذلك ميثاق اخلاقي يحفظ استقرار المؤسسات التربوية ويجنبها الاضرابات وكل نقابة موقعة عليه تعتبر شريك اجتماعي حقيقي للوزارة.
- 4- هناك تجاهل لأرضية المطالب لنقابة كنايست و إضرابها.
- 5- اشارت السيدة الوزيرة الى وضع رزنامة اجتماعات ثنائية مع كل نقابة بداية من شهر مارس 2015 للتطرق الى ارضية المطالب والمحاضر الممضاه مع الوزارة.

خلاصة النقاش رد عليه ممثلو نقابة كنايست خلال الاجتماع بأنه لا يعني النقابة وهم غير ملزمين به وفتح القانون الاساسي ليس اولوية في هذه المرحلة بل الاولوية اليوم هي لتجسيد الالتزامات والتعهدات المدونة في المحاضر والتي تسمح باسترجاع الحقوق الضائعة وتسوية الاجحاف الذي مس الاساتذة منذ سنة 2008.

ان نقابة كنايست تطالب بالتفاوض الثنائي حول المطالب الواردة في الإشعار بالإضراب وتحذر من المناورات التي تهدف بالمساس بمكتسبات الاساتذة السابقة خصوصا التوازي في الترقية الى الرتب المستحدثة (استاذ رئيسي - استاذ مكون)، و خير دليل على ذلك هو تصريح السيدة الوزيرة أن القانون الخاص وضع على مقاس نقابة كنايست ، و في حالة فتح ملف تعديل القانون الخاص لدينا مقترحاتنا و نتمنى ان تكون الدراسة هذه المرة مبنية على اسس علمية .

إن القفز على مطالب الأساتذة و محاولة تهيمش النقابة يعتبر تعديا مفضوحا على حرية ممارسة الحق النقابي ترتكبه الوزارة بتوجيه من بعض اصنام الرداءة في مبنى الوزارة الذين تعتمدهم السيدة الوزيرة في معاملتها لنقابتنا. وإن محاولات تأليب الرأي العام ضد الأساتذة وممثليهم ستجهض في مهدها والأساتذة واعون أكثر من أي وقت مضى بشرعية مطالبهم ومشروعية إضرابهم.

إن المكتب الوطني يدعو السلطات العليا للبلاد للتدخل وإنصاف الأساتذة وتحقيق مطالبهم خدمة للمدرسة الجزائرية والأجيال القادمة . ويدعو السادة الأساتذة إلى الالتزام بقرارات الهيئات العليا للنقابة وعدم الاستجابة للإفتزازات أو الانجرار وراء الإشاعات المفرضة التي تحاول النيل من عزيمتهم وإصرارهم على افتكاك مطالبهم.

إن القضية هي ان نكون او لا نكون

عن المكتب الوطني
الجزائر في 21 فيفري 2015



المنسق الوطني
للأساتذة: نزار الكروبي